ومالو نذر صيام شهر او سنة تتن غير اعتكاف و اطلق لا يلزمه تتابعه
و الفرق بين الاعتكاف و الصوم ان الصوم انما يفعل بالنهار فليفي ما اتى به بر
ذمته فرقه اوتابعه بخلاف الاعتكاف يستغرق الليل و النهار فكان حكمه
يقتضي التتابع الا في المساجد اي المباحة فلا يصح في مسجد بيته ولا في
مسجد مخرب ولا في سطح المسجد ولا في بيت قناديله ولو كان المعتكف امراة
فيصح الاعتكاف في اي مسجد كان وروي ابن عبد الحكم ان الاعتكاف لا يكون الا في
الجامع وهو ضعيف ولو كان غير المساجد الثلاثة خلافا لابي حنيفة وعطا
فقد قال الاول لا اعتكاف الا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم و مسجد بيت المقدس و قال عطا لا يكون الا في مسجد مكة و مسجد المدينة
في مسجد كان الخ الظاهر انه لم يقصد به رد قول الذي قبله اي اعتكاف في بلد
فيصح التقدير بتنوين لانه فيه النصب مع حذف في وهو الا يقاس مع ضرورة الشعر
ولو جعل الاسم في عايد على البلد ولفظ بلد اخبر اموصوفا بقوله فيه للجمعة فيكون
خبر الموطيا كما مر حوابه في نحو انتم قوم تجهلون ما بعد فان قلت جعل الاسم عايد على
البلد فيه انه لم يتقدم الا ذكر لا عتكاف لا البلد قلت بينهم من المعنى اي فان كان البلد
الذي فيه الاعتكاف في بلد اقيم الجمعة وعود الضمير على ما فهم من المعنى جايز معروف به
كذا كتب بعض الفضلاء بعض الشروح مجتهدا في عزى منه وهو صحة تلزم الجمعة
الخ هذا ان القيد انه تتوقف صحة كلام المصنف عليها ونذر ايام او نوى ايلا
فلا يكون الا في الجامع اي لاجل صلاة الجمعة فلو اعتكف في مسجد ما خطة فيروجب
عليه الخروج لصلاة الجمعة و يبطل اعتكافه فلو لم يخرج لم يبطل اعتكافه لان ترك الجمعة
صيرة والاعتكاف انما يبطل بالكبيرة الا ان يتركها تكاسلا مرارة متوالية والاجري الخلاف
في بطلانه بالكبيرة الذي صحح فيه الجمعة اي احتياطا فلا تصح رجعة الخارجة
عنه وانما رجعته الداخلة فيه وهي الصحيح فتصح وكذا اذا تصح في الطرق المتصلة
به كذا مجزوما عليها ابن حجر لا يصح الاعتكاف في الكعبة لما فيه من التجبر والصحيح
زمزم وبيته سقاية العباس لانها ليا من المساجد قال في المجموع والمستحب تجنب المسجد
بسكون الجيم اي الخروج قال ت في شرح خ لانه اخلى الخ فلو انعكس الحال انعكس الحكم
على

قوله لمذهب الخ قد عرفنا مقابله وهو ما رواه ابن عبد الحكم المتقدم واقول ما هو الخ هذا هو
الراجح كما يفيده الشيخ عبد الرحمن في حاشيته على المختصر وعلى انا قاله عشرة فاقتصر في
الاعتكاف على ما دون العشرة هل يكون فاعلا مكروها او خلاف الاولى وفي ظني ان عبارة ابن
ذكر فيه الكراهة ومع به بن عيفة ذكره ك وما اد عليها مكروه او خلاف الاولى
هما قولان كلاهما الخمي ذكر ذلك ت وما يلزم من كلام الشارحين ان ما يحالف تتبع ك
تلهم زيادة الخلاف في الاقل في من نذر اعتكافا و دخل فيه ولم يعين عددا فعلى كلام المصنف
يلزمه اعتكاف عشرة ايام لانها اقل المستحب على الثاني يلزمه يوم وليلة لانها اقل المستحب
مذهب المدونة خلافا لاي ان نذر يوما يلزمه يوم وليلة قلت كلام شكل اذ كيف
يلزم مع انه مكروه لان المدونة صرحت بكراهة ما دون العشرة على القول بانها اقل مستحبه
عشرة ويجاب عنه بما قيل في نذر رابع النحر فانه يلزمه مع انه مكروه ذكره عج وذلك
ان في ذلك الاقل مشابهتين كونه عبادة وتشابه التحديد بهذا العدد المخصوص فيلزم
الناذر الوفا به للشابهة الاولى وشل كلام المصنف لزوم الوفا لو نذر اكثر من اكثر مدة الاعتكاف
واذا نذر الخ انما لزمه الاقل بنذره احدهما لان الليلة يسبب ما عين يوما كما في قوله
تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة في المراد الايام بليا لبها واما لو نذر بعض يوم فلا يلزمه
شيء الا ان ينوي الجزء فيلزمه ما نواه وراي في المشارق اي في سنده بدني ظهر له في بسنده
ان الاصل الخ باكل او شرب اضافيد بالاكل والشرب احتراز امما الوطي ومقدماته
فسيذكرها وهو كذلك الخ وشل المفطر كما سيأتي المرض والحيض اي فان اكل ناسيا
او مرض او حاض فلا يبتدي به لعدم بطلانه وينبغي بعدم زوال العذر الذي حصل به الفطر
واصلا بها اعتكافه حيث كان الصوم فرضا حسب الاصل كرمضان او منذورا ولو معينا لو امرناه با
لبناء في ابتداء اعتكافه وما يعذر بالنسيان الثاني في لما لو كان الصوم الذي اعتكف فيه
نفلا وافسده تفصيل فان انتظر بكل وشرب بسيا فكذلك يقضيه لما مر من التفريط
وان كان الفطر لحيض او فساس او مرض لم يلزمه قضاوه منا جامع قاد الزنى في قاف
وطي ليلا بطل وظم ولو في غير مطيقة منا وهو كذلك لانا ان اذناه ان يكون شبه الشهوة و
المس وقيدها ابو الحسن الخ قيد ابي الحسن مستمد لكنه لا بد ان يكون الملموس او المقبل
مما يلتذ به عادة الان فيلتذ لاشتهي او بوداع او اوجعة ولم يجد لذة ووطي المكره هنة